الأمم المتحدة

S/2003/732



Distr.: General
21 July 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني بالإشارة إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33) أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ التي وردتني من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي التي يحيل بها التقرير عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وأرجو منكم التكرم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي **عنان**

220703 220703 03-43524 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

بموجب بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أرفق طيه تقريرا عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر الضميمة). واقترح تزويد مجلس الأمن كل ستة أشهر بتقرير خطي عن التقدم الذي تحرزه البعثة حسب الاقتضاء. وأرجو منكم التكرم بإحالة هذه الرسالة ومرفقها إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

الضميمة

بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

مقدمة

نظر مجلس الأمن في جلسته ٤٦٦١ التي عقدها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في الحالة في البوسنة والهرسك ونجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إنجاز ولايتها في ذلك البلد. وأعلن مجلس الأمن عن اعتزامه إبقاء تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (اتفاق السلام) قيد نظره. ودعا المجلس الاتحاد الأوروبي إلى إطلاعه بانتظام، حسب الاقتضاء، على أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (الوثيقة S/PRST/2002/33 المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢).

وجاءت مبادرة إرسال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وهي العملية الأولى التي يتم الاضطلاع بها في إطار السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، كبعثة متابعة لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وكانت قد أنشئت بموجب قرار اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بناء على طلب سلطات البوسنة والهرسك، وأيدته الهيئة التوجيهية لمجلس إحلال السلام وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٩٦.

وهذا هو التقرير الأول الذي يقدمه الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، إلى مجلس الأمن عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

حالة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

بلغ قوام بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ٨٥١ فردا، من بينهم ٤٨٠ شرطيا معارا و ٥٤ موظفا مدنيا دوليا و ٣١٧ موظفا وطنيا من البوسنة والهرسك. وتشارك جميع الدول الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي في

البعثة، بالإضافة إلى ١٧ دولة مشاركة من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[1]. ويقع مقر البعثة في سراييفو، في دار الأمم المتحدة. وباشرت البعثة الاضطلاع بمسؤولياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مباشرة بعد انتهاء ولاية قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وانتشرت بكامل قوامها منذ ذلك التاريخ في أرجاء البوسنة والهرسك. ويشارك أفراد البعثة نظراءهم في شرطة البوسنة والهرسك مواقعهم من الرتب المتوسطة إلى العليا في ٤٧ موقعا مشتركا تغطي جميع مستويات الهيكل الإداري في البوسنة والهرسك:

- مستوى الدولة: وزارة الأمن ودائرة حدود الدولة ووكالة المعلومات وحماية الدولة
- مستوى الكيانات: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا وقطاع بركو
- مستوى الكانتونات/مراكز الأمن العام (١٠ كانتونات في الاتحاد و ٥ مراكز للأمن العام في جمهورية صربسكا).

وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك هي بعثة للشرطة غير مسلحة وغير تنفيذية تستمر ولايتها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الولاية والعمليات

باشرت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك القيام بعملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومهمتها هي إقامة ترتيبات مستدامة للشرطة تعود ملكيتها إلى البوسنة والهرسك وفقا لأفضل الممارسات الأوروبية والدولية، مما يؤدي بالتالي إلى رفع المستويات الحالية لشرطة البوسنة والهرسك[2]. وأهداف البعثة هي الحفاظ على المستويات الحالية للكفاءة المؤسسية والمهنية التي تحققت أثناء مدة ولاية قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة؛ وتعزيز قدرات الشرطة الإدارية والتنفيذية عن طريق الرصد والتوجيه والتفتيش والإرشاد؛ وتعزيز الطابع المهني للشرطة على مستوى كبار الضباط فضلا عن كبار الموظفين في الوزارات؛ ورصد ممارسة الرقابة السياسية الملائمة على الشرطة.

وتعكس مهام بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك النهج الذي يتّبعه الاتحاد الأوروبي لبسط سيادة القانون في منطقة البلقان الغربية في سياق سياساته المتعلقة

---

(١) إن الدول المشاركة الـ ١٧ من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي إستونيا وأوكرانيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا وقبرص وكندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وهنغاريا.

(٢) الإجراء المشترك الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (2002/210/CFSP)، المرفق، 'بيان مهمة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك'.

بتثبيت الاستقرار في بلدان تلك المنطقة وتحقيق مشاركتها في الاتحاد الأوروبي. وتشكّل البعثة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة. وتقدم الدعم لها برامج بناء المؤسسات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية.

وبالإضافة إلى أعمال الرصد والتوجيه على مستويات المواقع المشتركة، بدأت البعثة بتنفيذ سبعة برامج (خمسة برامج مواضيعية وبرنامجان معنيان بالمؤسسات). وتعكس المسائل التي تتناولها هذه البرامج المجالات التي حددتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية وتؤسس على التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة أثناء ولايتها التي دامت سبع سنوات. ومع إنجاز مرحلة بدء العمل، ستصبح البرامج التي تنفذها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بشكل متزايد الإطار الرئيسي الذي ستضطلع البعثة بموجبه بولايتها وتساعد شرطة البوسنة والهرسك على بناء القدرات المؤسسية والمهنية. وهذه البرامج هي التالية :

- الشرطة الجنائية (بما في ذلك الجريمة المنظمة والجرائم الكبرى والاتجار بالبشر، البرنامج المسمى 'FIGHT')
- العدالة الجنائية (بما في ذلك محكمة الشرطة والتعاون بين الشرطة والهيئات القضائية)
- الشؤون الداخلية (بما في ذلك التدريب على الإدارة المالية وشؤون الموظفين والإدارة التنظيمية)
- الأمن والنظام العامان (بما في ذلك سلامة العائدين ومنع الجريمة ووحدات الإسناد)
- دائرة حدود الدولة
- وكالة المعلومات وحماية الدولة.

الأولويات

حدد رئيس بعثة الشرطة أولويتين تنفيذيتين منذ بداية البعثة: سلامة العائدين ومكافحة الجريمة المنظمة. وفي سياق هاتين الأولويتين، تعاونت البعثة تعاونا وثيقا مع سلطات الشرطة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بأنشطة هادفة. ويلقي النهج الذي تتبعه البعثة المسؤولية عن الإجراءات التنفيذية على عاتق سلطات الشرطة المحلية، على أن تقدم البعثة الدعم البالغ الأهمية للتخطيط والإسناد والمشورة والرصد لجميع مراحل العمليات. وأدى هذا التركيز إلى قيام سلطات الشرطة المحلية في البوسنة والهرسك باتخاذ خطوات إيجابية هامة لتحقيق قدر أكبر من التعاون بين كانتونات اتحاد البوسنة والهرسك، فضلا عن التعاون المشترك على صعيد الكيانات، وخير دليل على ذلك هو الفريق العامل المعني بمسائل

العائدين الذي شكلته بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. و لم تسجل البعثة حتى الآن أي زيادة ملحوظة في الجرائم ذات الصلة بالانتماء العرقي في عام ٢٠٠٣[٣].

وتتعاون البعثة مع جميع القوات التابعة للبوسنة والهرسك على تطوير نهج يستند إلى الاستخبارات لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي أولويتها التنفيذية الثانية. وأدى اتباع هذا النهج إلى شن العمليات الأولى على نطاق البوسنة والهرسك التي استهدفت 'الحانات الليلية' غير المشروعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ واعتقال عدد من المشتبه بقيامهم بالاتجار بالبشر فضلا عن المشتبه بوقوعهم ضحايا لهذا الاتجار. وأهمها هي قضية ميلاكوفيتش، وهي عملية قامت بها شرطة البوسنة والهرسك بإسناد من بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي وقوة تحقيق الاستقرار. وينظر مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في هذه القضية حاليا. والعمليات المنسقة للبحث عن السيارات المسروقة، فضلا عن عدد من عمليات مصادرة كميات كبيرة من المخدرات واليورو المزورة، التي نفذتها دائرة حدود الدولة لهي خير دليل إضافي على إمكانيات التعاون المتزايد بين قوات الشرطة في البوسنة والهرسك والوكالات ذات الصلة، كسلطات الجمارك في البوسنة والهرسك.

وهناك مجال آخر تركز عليه البعثة، وهو بناء مؤسسات للشرطة على صعيد الدولة. فالممثل السامي في البوسنة والهرسك (وهو الذي يقوم أيضا بمهام الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك)، اللورد أشداون، فضلا عن رئيس بعثة الشرطة، المفوض سفين فريدريكسون، عرضا بقوة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، ومفادها أن توافر قدرات على صعيد الدولة لإنفاذ القوانين هو ضروري من أجل النجاح في محاربة الجريمة المنظمة. وهو أيضا شرط مسبق لإدماج البوسنة والهرسك في أوروبا. وفي حين أن الأجهزة التابعة لدائرة حدود الدولة متواجدة الآن في جميع النقاط الحدودية للبوسنة والهرسك، فإن وكالة المعلومات وحماية الدولة التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ لم تبدأ عملها بعد. وتتعاون البعثة بشكل وثيق مع مكتب الممثل السامي لتجهيز هذه الوكالة، فضلا عن توسيع نطاق صلاحياتها ليشمل القدرات على إجراء التحقيقات. غير أن التنفيذ يشوبه البطء، و لم تفلح سلطات البوسنة والهرسك حتى الآن في إيجاد مبنى ملائم للوكالة.

(٣) تقدم قيادة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك إحصاءات عن الجرائم في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٣. وتظهر هذه الإحصاءات مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٢ ارتفاعا إجماليا في نسبة الجرائم المبلّغ عنها بلغ ٤,٤١ في المائة (الاتحاد: + ٨,٣١ في المائة، قطاع بركو: - ١٣,٣٧ في المائة، جمهورية صربسكا: + ٠٠,١٣ في المائة).

وتتعاون البعثة أيضا مع وزارة الأمن التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. فأفراد البعثة الذين يتواجدون في الوزارة يساعدون الوزير وموظفيه (مجموعهم ٥) على وضع القواعد والإطار المؤسسي.

وتمثل التحدي الأهم الذي واجهته البعثة في الفترة التي يشملها التقرير في المحاولات المتكررة للتشكيك في عملية منح شهادات التأهيل لأفراد الشرطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية. فقد رفع عدد من فرادى أفراد الشرطة السابقين دعاوى أمام المحاكم المحلية بعد أن رفضت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة منحهم شهادات التأهيل. وفي إحدى هذه الدعاوى على الأقل، حكمت المحاكم المحلية لصالح أفراد من الشرطة لم يمنحوا شهادات التأهيل وأمرت بإعادتهم إلى الخدمة. والإخفاق المحتمل لسلطات البوسنة والهرسك في احترام القرارات الصادرة نتيجة لعملية إصدار شهادات التأهيل التي قامت بها الأمم المتحدة مسألة خطيرة قد تقوض عملية إصلاح الشرطة بعد اتفاقات دايتون التي اضطلعت بها قوة الشرطة الدولية وتضعف بشكل خطير الجهود التي تبذلها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمواصلة تنفيذ هذا العنصر البالغ الأهمية من عناصر إحلال السلام. وبناء على طلب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، أصدر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ بيانا صريحا عن الطابع النهائي والملزم لعملية إصدار شهادات التأهيل لأفراد شرطة البوسنة والهرسك. وهذا التأكيد الصادر عن الأمم المتحدة جرى تعميمه على نطاق واسع على السلطات السياسية في البوسنة والهرسك، ونُشر كذلك في الصحف. والسياسة التي تلتزم بها البعثة هي سياسة ثابتة إذ تعتبر أن عملية منح شهادات التأهيل اختُتمت بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن القرارات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية بشأن منح الشهادات هي قرارات ملزمة. ورفضت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك إعادة النظر في الدعاوى أو قبول الطعون في قرارات منح الشهادات.

التنسيق مع سلطات البوسنة والهرسك

حملت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك رسالة واضحة إلى سلطات البوسنة والهرسك: إن العمل على إنفاذ القوانين وسيادة القانون هي مسؤولية محلية. فالبعثة موجودة في البوسنة والهرسك لمساعدة الشرطة هناك على الاضطلاع بمسؤولياتها، لا للحلول محلها. ولقي هذا النهج ترحيبا واسعا من سلطات الشرطة في البوسنة والهرسك، وهي الجهة الرئيسية التي تتعامل معها البعثة، وأقيمت علاقات جيدة مع قوات الشرطة في البوسنة

والهرسك على صعيد الرتب المتوسطة والعليا. وشكّل رئيس بعثة الشرطة هيئة للتوجيه تضم مديري الشرطة في الكيانات ورئيس الشرطة في قطاع بركو ومدير ورئيس دائرة حدود الدولة ومدير وكالة المعلومات وحماية الدولة للقيام بشكل مشترك بتحديد الأولويات والأهداف وتقييم التقدم المحرز. وشُكلت سبعة أفرقة عاملة يُعنى كل منها بأحد المجالات البرنامجية للبعثة من أجل التوصل عمليا إلى تحقيق الأولويات وبلوغ الأهداف التي تحددها هيئة التوجيه. ويشارك في كل منها موظفو البعثة والمسؤولون في شرطة البوسنة والهرسك ذوو الصلة.

وأقامت البعثة اتصالات جيدة مع السلطات السياسية في البوسنة والهرسك المعنية بسيادة القوانين في الأشهر الستة الأولى من ولايتها، بالاتصال الوثيق مع الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتقدم هذه السلطات الدعم بشكل عام للبعثة حتى الآن، ولا سيما في نطاق النهج الإجمالي الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك وإدماجها في أوروبا.

الاتصال مع المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك

إن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك هي بعثة صغيرة نسبيا، تُعنى بموضوع يقع في صميم الحكم والمجتمع. لذا، فهي تعتبر الاتصال مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى من الأولويات. فقد عيّنت ضباط اتصال لدى قوة تحقيق الاستقرار ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على صعيد المقار والمكاتب الميدانية (على صعيد المجموعات القتالية فيما يتعلق بقوة تحقيق الاستقرار). وتشارك البعثة بشكل نشط في أعمال ركن سيادة القوانين التي ينسقها مكتب الممثل السامي وتتعاون بصورة مباشرة مع المنظمات الدولية المعنية بمسائل معيّنة، كمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمسائل الاتجار بالبشر.

ويُستكمل التعاون ميدانيا من جانب أفرقة التوعية بالحالة التي أنشأها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وقوة تحقيق الاستقرار. فهذه الأفرقة تضم المنظمات الرئيسية المتواجدة ميدانيا لتبادل المعلومات عن الأمن وسيادة القوانين، وهي بمثابة أجهزة للإنذار المبكر فيما يتعلق بمشاكل وتوترات محتملة، ولا سيما في المناطق الحساسة التي تشهد عودة اللاجئين.

وأُنجز الانتقال النهائي من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الذي أسهم إسهاما كبيرا في

إنجاح بداية أعمال بعثة الشرطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عندما أنهى فريق التصفية التابع للأمم المتحدة مهمته. وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك هي التجربة الأولى للتعاون الميداني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي خير دليل على أن الانتقال السلس والفعال للمسؤوليات من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في إطار عملية لإدارة إحدى الأزمات لم يعد مجرد طموح بل أصبح مكونا ملموسا من مكونات التعاون.

التوقعات

أنجزت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مرحلة بدء التشغيل وبدأت مرحلة تتسم بقدر أكبر من الأعمال التنفيذية يكون التركيز الرئيسي فيها على تنفيذ مشاريع صُممت في إطار البرامج السبعة التي وضعتها البعثة. وترتبط تفاصيل العديد من هذه المشاريع بمدى التزام السلطات في البوسنة والهرسك بشكل خاص بإقامة مؤسسات فعالة للشرطة على نطاق الدولة. وتتوقع البعثة أن تكون هذه المسألة في صميم فترة الأشهر الستة القادمة، وهي ستنسق تنسيقا وثيقا في هذا السياق مع الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الذي يشرف على الجهود الإصلاحية الإجمالية المتعلقة بسيادة القوانين في البوسنة والهرسك.